الأهرام

المصدر : الاهـرام

التاريخ : ٥ سبتمبر ٢٠٠١

□قضية أمام البرلمان:

ملاحظات حول تشغيل الخريجين

زكى أبو عامر أحمد العماوى

لم يعد هناك مجال للإنكار بأن ثمة ارتباطا شرطيا بين قضايا الشباب وأزمة البطالة، وهذا واضح تماما فى تصريحات الحكومة والمناقشات البرلمانية فى الدورة الماضية، حيث تتفق الآراء على أنه بالرغم من الإنجازات التى تحققت فى إطار برنامج الإصلاح الاقتصادى، فإن هذا لايزال بعيدا عن اهتمام المواطن العادى الذى يسعى أولا وقبل كل شئ، إلى الحصول على عمل شريف يقيه شر العوز ويحفظ كرامته.

وتزداد خطورة هذه المشكلة، لأن النسبة الأكبر من الشباب المتعطل عن العمل هى من خريجى الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الفنية، وهو ما يلقى بظلال كئيبة على المجتمع ويؤرق جميع أبنائه، الأمر الذى يتطلب تشخيصا شجاعا وأمينا يكشف أبعاد الأزمة وكيفية معالجتها لتعمل الحكومة على هداها فى سعيها المشكور لحل مشكلة البطالة، كما يقول نواب الشعب.

والحقيقة أن أزمة البطالة تكمن فى قلة المعروض من فرص العمل، فى وقت يتزايد فيه طوفان الخريجين عاما بعد آخر. وعندما بدأت الحكومة التحرك الجدى لمواجهة الأزمة كان الوقت قد فات منه الكثير، بالرغم من التحذيرات البرلمانية والصحفية فى هذا الشأن، وهذا إن دل على شئ فإنما يدل على مدى تغلغل البيروقراطية الإدارية للدولة، وهو أمر يستوجب الإصلاح الإدارى ليواكب ويتماشى مع الإصلاح الاقتصادى والسياسى.

ويقول واقع حال الشارع السياسى إن التحرك الحكومى لحل أزمة البطالة، قد أصبح مشوبا بقدر كبير من الشك وعدم الثقة بقدرة السلطة التنفيذية على حل هذه الأزمة حلا جذريا، وتوفير فرص عمل حقيقية للشباب، لأن مجالات العمل الحقيقية لا تزال ضعيفة، بل تزداد ضعفا فى ظل الركود الاقتصادى، والقدر المحدود المتاح من فرص العمل لا يستفيد منه إلا أبناء المحظوظين من رجال الأعمال والسلطة وأصحاب النفوذ والجاه، أما أبناء الفقراء وغير القادرين فلاحظ لهم إلا فى وظائف مكتبية بالإدارات المحلية، أو الأجهزة التنفيذية بالمحافظات، بالرغم من عدم حاجة العمل إليهم، أى أنهم يتحولون إلى بطالة مقنعة تحت ستار الذهاب إلى العمل، لا لشئ إلا للتوقيع فى كشوف الحضور والانصراف والحصول على مرتب شهرى أشبه بالإعانة الاجتماعية، ليتهم يحصلون عليها بدون الذهاب إلى المكاتب التى يتكدسون فيها، ويكون هذا سببا فى تعطيل العمل أو تأخير قضاء مصالح المواطنين، الأمر الذى يجعل الناس يقولون إن برنامج الحكومة لتشغيل الشباب ليس إلا مجرد تسكين أو امتصاص حالة غضب وغليان فى الصدور!!

ولا ينكر أحد أهمية هذه الخطوة من جانب الحكومة لأنها تعطى بعضا من أمل، وتزيل قدرا من إحباط أو يأس الشباب من حالة الضياع فى الحياة، لكن لابد أن يكون حل الأزمة على أساس علمى وموضوعى بحيث تتوافر فرص العمل الإنتاجية، وتوفير سلعة مصرية جيدة تكون قادرة على مواجهة المنافسة فى الأسواق المحلية والخارجية، مثلما تفعل الصين التى تغزو منتجاتها جميع الأسواق بما فيها الدول الصناعية الكبرى بأسعار أقل وجودة عالية، لأن الصين تسعى من وراء ذلك إلى توفير فرص عمل فى مواجهة خطر البطالة على الأمن والاستقرار الاجتماعى والسياسى!!

ولذلك فإنه من غير المعقول أن يحقق مشروع تشغيل الشباب حاليا فى مصر هدفه المنشود فى دعم الاقتصاد الوطنى، لأنه فى جوهره مجرد تسكين لحالة من الألم أو الصداع، لا يلبث أن يعود أشد بعد زوال أثر المسكن. فمنذ سنتين وقف الدكتور محمد زكى أبو عامر وزير التنمية الإدارية، تحت قبة البرلمان معلنا ومحذرا من خطر تفاقم حجم العمالة بالإدارة المحلية التى وصفها بأنها أصبحت مثل «الجراج»، وكذلك فى الجهاز الإدارى فى الدولة، حيث بلغ تكدس الموظفين خمسة ملايين موظف بينما العدد المقدر واللازم لحاجة العمل الحقيقية، هو ألا يزيد على مليون موظف، وطالب الوزير وقتها بالتخلص من رقم الأربعة ملايين موظف، بالمعاش المبكر حتى يمكن تطبيق برنامج الإصلاح الإدارى، والقضاء على البيروقراطية، وتحديث نظام العمل الإدارى بالمحليات والهيئات الحكومية، وبرغم ذلك تحدث المفاجأة وتعلن الحكومة عن برنامجها الطموح لحل أزمة البطالة عن طريق فتح التعيين فى الإدارات المحلية والهيئات الحكومية، لاستيعاب نحو مليونى مواطن، ليزيد الرقم المرفوض سلفا من الحكومة، وهو خمسة ملايين، إلى نحو سبعة ملايين موظف. فما الذى غير الحال وبدل الأوضاع من النقيض إلى النقيض فى يوم وليلة؟!.... وإن الحل الحقيقى لأى أزمة لا يكون بترحيلها من مربع إلى آخر، كما هو حالنا فى حل أزمات المرور بالعاصمة حيث يتم ترحيلها من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية